معطوف على فشرعت قوله بكنز الدقائق الظاهر ان الأضافة فيه بيانية
كما في قولك كز ذهب اى كنز هو دقائق كذا في الفوائد الفرشية قوله
الواقعات جمع واقعة وهو صفة غلب عليها الأسمية فلا يجوز ان لا يقدر لها
الموصوف واراد بمسائل الواقعات ما ذكر في اخر الكتاب من مسائل شتى
وهي المسائل التي لم تذكر في محالها كذا في مسكين قوله وهي حرف الحاء
الى اخره قال العلامة السمرقندي في المعدن والشيخ لم يذكر علامة
احمد بن حنبل لقلة اختلافه وندرته غير اني زدت علامته المهملة
بالدال تتميما للاختلافات انتهى كتاب الطهارة قوله
كلام اضافي والاضافة لامية اي مشيخية ولا على معنى في واما سبب وجوبها
فهل هو الحدث والخبث او اقامة الصلاة اراد بها اقوالا اختار السرخسي
الاول ورجح الثاني في الخلاصة والثالث في الكشف الكبير واما شرائطها
فقال الحلبي لم ار لها مجموعة والمأخوذ من كلامهم ثلاثة عشر شرطا تسعة منها
شروط وجوب والباقي شروط صحة وقد نظمتها فقلت .....
• شروط طهور المرء لا بد تحكم • فما هي تكليف والاسلام يعلم •
• كذا احدث ما طهور ومطلق • وكاف وضيق الوقت والحيض معدد •
• فناس مع الامكان للفعل هذه • شروط وجوب ما بقي لصحة اعلم •
• فاولها استعمالها بكمالها • وحيض نفاس وكنوا قض تعدم •
كذا افاده في النهر وحكمها استباحة ما لا يحل بدونها كذا في الدرر
المختار قوله وفيه وجهان قال قهستاني ويجوز فيه وجه ثالث وهو
الكسر لانه في الأصل ساكن لعدم التركيب حرك به لالتقاء الساكنين انتهى
وفي النهر فان اريد التعداد بني على السكون وجوبا وجر بالكسر خلصا

من

من التقاء الساكنين قوله اكتب من باب نصر وضرب كذا في القاموس
قوله وقد يقال الى اخره فيه ان المراد هنا المعنى الأصطلاحي قوله غير
مستقلة قال شمني سواء كانت مستقلة في نفسها كالكتاب اللقطة
او تابعة لما بعدها كالكتاب الطهارة او متبوعة لها كالكتاب الصلاة
اه قوله يسمى فصولا الفصل لغة ما بين شيئين وفي الأصطلاح طائفة
من المسائل الفقهية تغايرت احكامها بالنسبة لما قبلها غير مترجمة بما
الكتاب والباب قال الزيلعي قوله لأب لفظ لا للتأكيد قوله بضم
الهاء وفتحها والفتح افصح كما في الدرر قوله عن النجاسات مطلقا اى
حقيقية كانت او حكمية قوله الأعضاء الثلاثة يعني الوجه واليدين
والقدمين سماها ثلاثة وهي خمسة لان اليدين والرجلين جعلا في
الحكم بمنزلة عضوين كما في الدراية كذا في الجوهرة قوله وهذا تعريف
غير صحيح الخ قد يقال لما كان كتاب الطهارة معقودا لمسائل الوضوء
دون الغسل وازالة النجاسة الحقيقية عرف الوضوء بخصوصها لان
الطهارة قد تطلق على خصوص الوضوء كما تطلق على المعنى الشامل له
مع غيره قاله الفاضي علي بن جار الله في حاشيته المسماة بالفوائد الفرشية
ولا يخفى ان قوله دون الغسل ظاهر المنع فلا يتم التقريب قوله شرط
اى للصلاة وهذا يقتضي تقديمها على الصلاة دون غيرها لكن مع ملاحظة
امكنة تقديم الصلاة يتم التقريب قوله لا تسقط بحال قال قاسم ملا مسكين
في باب شروط الصلاة وفيه نظر لان مقطوع اليدين والرجلين اذا
صلى كان بوجه جراحة يصلي بغير طهارة وبغير التيمم ولا يعيد اصلا
اللهم الا ان يراد من قوله لا يسقط بعذر تما اى بعذر تاما اه قوله

Copyright © King Saud University